

المجلس التنفيذي
الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-15 سبتمبر/أيلول 2022



البيان الافتتاحي لرئيس الصندوق جيلبير أنغبو

الوثيقة: EB 2022/136/INF.6

التاريخ: 20 سبتمبر/أيلول 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنجليزية/الفرنسية

للعلم

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

مرحباً بكم في الدورة السادسة الثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي للصندوق.

قبل أن نبدأ عملنا الرسمي، اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات. وتعلمون جميعاً أن هذا هو آخر اجتماع لي للمجلس التنفيذي بصفتي رئيساً للصندوق. ولذا، اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن تقديري وامتناني لدعمكم الثابت وروح التعاون التي أتاحت لنا، معاً، الارتقاء بالصندوق إلى مستوى مختلف في هذه المعركة ضد الجوع ومن أجل التحول الريفي.

وتطلعاً إلى الأمام، أعلم أن الرئيس المنتخب ألفرو لاريو سيحظى بدعمكم وسيستفيد من توجيهاتكم وتعاونكم، كما فعلت منذ أبريل/نيسان 2017.

سيداتي وسادتي،

يُتوقع مني أن أعتنم هذه الفرصة لاستعراض ما قمنا به في السنوات الخمس الماضية. ولكن بما أننا قمنا بذلك معاً، ليس هناك داعٍ لأن أقوم بذلك. ولذا، اسمحوا لي بدلا من ذلك أن أعتنم هذه اللحظة لمشاركة بعض الأفكار الشخصية لرئيس منتهية ولايته والتي أمل أن تكون مفيدة، ولا سيما في مداورات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق المقبلة فضلاً عن المناقشات المؤسسية التي ستجرى تحت قيادة الرئيس المنتخب لاريو.

وإذا كنا نتفق جميعاً على أننا وصلنا بالصندوق إلى آفاق جديدة، فإن التحدي الذي يواجهنا هو الحفاظ عليه عند هذا المستوى، ومواصلة التحسين، ورفع مستوى الصندوق إلى أبعد من ذلك.

وأعتقد بصدق أننا بلغنا مرحلة يلزم فيها اتخاذ قرارات هيكلية وأن السياق الحالي لا يمنحنا رفاهية الوقت. وأعتقد أن القرار الهيكلي الأول الذي يجب اتخاذه هو أن نكون واضحين بشأن حجم طموحنا من ناحية، والتأكد من أن لدينا طموحات معقولة، ومن الناحية الأخرى، التأكد من أن لدينا الموارد البرامجية والميزانية الإدارية لتحقيق تلك الطموحات. وإلا فلنقل الآن من طموحنا، ولا سيما في سياق عبء العمل الذي لا يزال يشكل مصدر قلق كبير للمؤسسة.

وسنبدأ بعد ظهر اليوم مناقشة بشأن الميزانية لاتخاذ قرار نهائي في ديسمبر/كانون الأول، وعما إذا كانت ستكون هناك زيادة بنسبة 2.5 في المائة، أو 3.5 في المائة، أو صفر في المائة. وسنناقش هذه الخيارات لعام 2023. ولكن دعونا لا نندع أنفسنا. فهذا لن يحل المشكلة. وسنكسب فقط بعض الوقت لعام 2023 حتى ننظر حقا إلى الاختلال الهيكلي القائم بين طموحنا ومستوى الموارد.

وقد تحققت خطوة مهمة في سعي الصندوق للحصول على تمويل مبتكر من خلال التصنيف الائتماني والاقتراض من الأسواق الخاصة. ويتمثل التحدي التالي في زيادة حجم هذا الاقتراض من السوق، والأهم من ذلك، القيام بذلك والحفاظ على مواردنا الأساسية باعتبارها العمود الفقري للمؤسسة. وإذا أردنا زيادة موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة - موارد الاقتراض - فيجب أن نواصل مراعاة مخاطر الانحراف: مخاطر الابتعاد عن البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

ومن ناحية، فإن التحدي يكمن في زيادة الاقتراض، ويتمثل من الناحية الأخرى في استخدام موارد الاقتراض هذه للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا أكثر مما فعلناه حتى الآن، والقيام بذلك مع الحفاظ على جودة مخاطر حافظتنا العالمية. وحتى الآن، عمل زملاؤنا في مجالي التمويل والمخاطر على ضمان احتفاظ الحافظة بتصنيف قوي بشكل عام. ولكن هذا لا يكفي بالنسبة لي.

وربما يمكن لبعضكم أيضاً أن يبحث، في سياق فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، عن سبل توفر ضمانات لقروضنا، بما يسمح لنا بالحفاظ على الجودة العالمية للحافظة، وبالتالي التمكن من استخدام الموارد المقترضة لصالح البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا أكثر مما كان ممكناً في إطار فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وهي أول تجربة لنا في هذا المجال. وعلى الجانب الإيجابي، وليس للضغط على الرئيس المنتخب لاريو، أعتقد أنه في وضع جيد للغاية للعمل على تلك الأفكار بمزيد من التفصيل.

وبينما أَدعو جَاهدا إلى الحاجة إلى جلب المزيد من الموارد إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، فإنني لا أقول إن علينا تحمل المزيد من المخاطر. أنا أقول ببساطة، وباختصار، إنه من الأهمية بمكان أن نتأكد من ألا نكون مدفوعين في المستقبل بالمخاطر، وأن نظل مدركين للمخاطر المالية. وهذان شيان مختلفان.

سيداتي وسادتي،

دعوني أكرر لكم أن برنامجنا الاستثماري في القطاع الخاص هو مبادرة مستدامة طويلة الأجل. وثبتت تجربة السنوات الماضية أن الصندوق قد حدد بوضوح قطاعا واعدا لا توجد فيه عمليا أي مؤسسة مالية أخرى متعددة الأطراف؛ وقد اكتشفنا أن التوقعات أعلى مما كنا نعتقد وأن الطلب مرتفع للغاية. وقام زملاؤنا المسؤولون عن القطاع الخاص، تحت إشراف نائب الرئيس Dominik Ziller، بعمل مهني للغاية من أجل تحديد المخاطر المختلفة للاستثمارات التي قمنا بها في هذا المجال. ولكن ينبغي ألا نتوقع تحقيق مكاسب، بالمعنى الحرفي أو المجازي، في أفق عامين. فقد يستغرق الأمر من ثلاثة إلى خمسة أعوام للوصول إلى النتائج المنشودة. ولذلك يجب أن نواصل الاستثمار في هذا المجال، حتى لو كنا نواجه في الوقت الحالي صعوبات لتعبئة الموارد.

وبخلاف القطاع الخاص، أود أن أعود إلى مسألة قدرة الصندوق على مواجهة الصدمات الخارجية. فقد رأينا حالة جائحة كوفيد ومؤخرا مخاطر التضخم الناجم عن النزاع في أوكرانيا. ونحن لا نقارن الصندوق بالبنوك المتعددة الأطراف فحسب، بل إن نظام الصندوق لتخصيص الموارد لا يترك لنا أي مرونة في الاستجابة، ولا سيما بسرعة، في حالة الأزمات. وقد أظهرت هذه الأزمات أهمية الصندوق ومكانته. ولذلك، فإنني أدعوكم إلى النظر، في إطار فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وتخصيص موارد التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، في إنشاء نافذة خاصة تتيح الاستجابة للصدمات الخارجية بسرعة أكبر.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أتناول حوكمة هذه المؤسسة.

أولا، فيما يتعلق بالانتخابات. فعلى الرغم من أنه من غير المحتمل أن يتكرر مثل هذا الحدث مرة أخرى قبل ثماني سنوات، فمن الأهمية بمكان أن نتخذ التدابير اللازمة، لأغراض الشفافية، للإعلان عن الترشيحات في وقت أقرب مما كانت عليه.

وفي رأيي، ليس من الضروري انتظار الموعد النهائي لتقديم الطلبات حتى يتم الإعلان عنها. وعندما يُقدّم ترشيح وتصدق عليه لجنة الانتخابات، ينبغي الإعلان عنه في غضون 24 أو 48 ساعة. وللقيام بذلك، أود أن أقترح أيضا أن يكون تقديم الطلبات إلزاميا باللغات الرسمية الأربع للصندوق حتى لا تضطر الأمانة إلى قضاء ثلاثة أسابيع لترجمتها.

وفيما يتعلق بموضوع الحوكمة أيضا، يبدو غريبا لي ألا تقوم مؤسسة تستثمر ما يقرب من ثلثي مواردها في البلدان المنخفضة الدخل بتخصيص مقعد لتلك البلدان في المجلس التنفيذي. فينعتقد هذا المجلس ويقرر ما هو مفيد لتلك البلدان دون مشاركتها في المداولات. وأعتقد أنني أتفهم بعض الصعوبات، ولكن لا ينبغي أن تمنعنا هذه الصعوبات من طرح هذا الموضوع على طولة المجلس التنفيذي.

أشركم على استماعكم.

وأعطي الكلمة الآن للرئيس المنتخب ألفرو لاريو.